المعينة بالنذر دام قائمة سماوية تمنع الاجزاء لا يلزم لسببه شيء كما لو تلفت وعند ابي حنيفة
يوسف عليه التضحية بسلبية ان كان ممن يجب عليه الاضحية وحكي ذلك عن ابي جعفر
الاسترابادي لنا ما رواه ابن ماجه وابن حبان في الصحاح عن ابي سعيد الخدري انه قال اشتريت
كبشا اضحي به فعدى الذئب فاخذ اليته فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ضح لكن
اعله ان جزم بان في سنده جابر الجعفي وهو كذاب فرع اشترى شاة وجعلها اضحية
ثم وجد بها عيبا قد مانع لم يجز ردها لزوال الملك عنها لكن اشترى عبدا واعتقه ثم وجد به عيبا
لكن يرجع بالارش وفيما يفعله بالارش وجهان احدهما يصرف مصارف الاضحية والثاني
انه للمضحي لانه لزمه صرفه للاضحية وهذا هو الاصح ووقع في الروضة وهم في نسبته الى
الشامل والموجود فيه الاول فلو زال العيب قبل الذبح فهل يكون اضحية الاصح لا لان السلامة
وجدت بعد زوال الملك قال وان نذر في ذمته ثم عين لزمه ذبحه فيه
لانه التزم اضحية في الذمة وهي موقته وقد لا لانه في الذمة كدما الجبران قال
فان تلفت ابل المعينة فعليه بقي الاصل عليه في الاصح لان ما التزمه ثبت في ذمته والمعين
وان زال ملكه عنه فهو مضوف عليه كما لو كان لرجل على اخر دين فاشترى منه سلعة بذلك
الدين ثم تلفت السلعة قبل التسليم فانه ينفسخ البيع ويعود الدين كذلك
هنا بطل التعيين ويعود ما في ذمته كما كان والثاني لا يجب لانها تعينت
بالتعيين وكان معنى المصنف ان نقول المذهب في الروضة طريقان وقيل وجهان
قال ويشترط النية عند الذبح ان لم يسبق تعيين كان الاعمال بالنيات
والاصح جواز تقدم النية على الذبح كالنية في تفرقة الزكاة قال وكذا ان
قال جعلتها اضحية في الاصح اي لا بد فيها من النية مع ذلك لما تقدم والثاني لا يشترط
نية اخرى كما لو قال لعبده اعتقتك وهو جزم في اصل الروضة في المسالة العاشرة تبعا
للرافعي وصحح في شرح المهذب هنا وفي باب العقيقة ما صححه هنا قال فان
وكل بالذبح نوى عند اعطاء الوكيل او ذبحه لانه قايم مقامه فصار كما لو وكيل في تفرقة
الزكاة وهذا مفرع على الاصح في جواز تقدم النية وانما يجوز تفويض النية الى الوكيل
اذا كان مسلما وقد تقدم مرتين متعاقبين هذا قربها قال ولد الاكل من اضحية
التطوع لقوله تعالى فكلوا منها وكذا من هدي التطوع اجماعا بل يستحب وفي الصحيحين ان
عمر رضي الله عنه قال يعد ان يومان نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامهما
يوم فطركم من صيامكم والبوم الاخر تاكلون فيه من نسككم وفيهما عن علي انه قال مرني رسول
صلى الله عليه وسلم ان اقوم على بدنه فجعل في فروتها كلا من لحمها وحسيها
من مرقها وكان النبي صلى الله عليه وسلم متطوعا بها وفي البيهقي انه عليه السلام كان

يا كل من كبد اضحيته وقيل يحب لظاهر الامر واحترز عن الاضحية والهدي المنذورين فانه
لا يجوز سواء كانا معينين ابتدا او كانا معينين عن شيء في الذمة لانه يشبه دماء الجبرانات
في الحج فاذا اكل شيئا منها غرمه قال واطعام الاغنيا لقوله تعالى واطعموا القانع
والمعتر وهذا الخلاف فيه قال مالك احسن ما سمعت ان القانع الفقير والمعتر الزاير
وكذا قال الشافعي في اختلاف الحديث والمشهور ان القانع السايل والمعتر الذي يتعرض للسوال
وقيل القانع الجالس في بيته والمعتر الذي يساله قال لا تملكهم لان الاية دلت
على الاطعام لا على التمليك وهذا تبع الشيخان فيه الامام وهو من فقهه فانه قال الاجنبا
ممتنعة لانهم ضيفان الله على الجواز الاضاحي والضيف لا يهب لكن يطعم وافتى الشيخ بان ليس
ان يهدي الى غنيين قال وليس ذلك من هدية التمليك وانما معناها رفع بهن وتسليط غيب
عليها ولا يملك له ولا للمهدي اليه لان المقصود الاعظم منها تملك الفقراء او اباحة للمضحي
والاغنيا هذا حقيقتها قال ويا كل ثلثا هذا هو الجديد لقوله تعالى فكلوا
منها واطعموا القانع والمعتر جعلها ثلاثة اقسام واختلفوا على هذا في الثلثين فقيل يتصدق
بهما وقيل يهدي للاغنيا ثلثا ويتصدق على الفقرا بثلث وصححه في التنبيه قال
وفي قول نصفا ويتصدق بالنصف لقوله تعالى فكلوا منها واطعموا البايس الفقير جعلها
قسمين وهذا هو القديم قال والاصح وجوب تصدق ببعضها لظاهر
الامر والثاني لا يجب لان القصد اراقة الدم بنية القربة قال الامام وله لا خلاف ان
الفرض لا يسقط بما ينطلق عليه الاسم وان قل وينبغي ان لا يكفي بما لا يشبع الفقير الواحد
منها والمراد بالتصدق عليه الفقرا اللحم نيا ولا يجزي المطبوخ فانه يشبه الخبز في القطعة
ودخل في اطلاق البعض الجلد ولا يجزي التصدق به ودخل فيه الكبد والكبد والطحال
وينبغي ان لا يتادى به الواجب لان هذه الاشيا لا تشبع لحما ولا تكفي المرقة قطعا ويجوز
صرف الواجب لواحد وللفقرا التصرف فيه بالبيع وغيره واذا اكل الجميع لزمه ان يضمن
اقل جزء لانه لو اقتصر عليه ابتدا اجزاه وقيل يضمن القدر المستحب وهو النصف او الثلث
وخالف ما بعد الذبح لان اخراج الجزء كان موكولا الى اجتهاده فلما اكل الجميع ظهر خيفه
فيسقط اجتهاده ورجع الى ما اقتضاه اطلاق القران واحدا الجميع كما كله قال
والافضل ان يكلها لانه اعظم اجرا ومسارعة الى الخيرات عبر ان شعار الصالحين ان ياكل منها
قال الا لمعاينتبر كا بها لانه عليه السلام اكل من كبد البدنة التي نحرها كما
تقدم مرة في الرافعي عن علي رضي الله عنه انه قال في خطبة النصف ان امير كم هذا قد
وهى من دنياكم بطريه وانه لا ياكل اللحم في السنة الا القليل من كبد اضحيته فرع
اذا اكل البعض وتصدق بالبعض هل شاك على الجميع او على ما تصدق به وجهان كالوجهين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)